مقدمة قصيرة للمنشور

إعمال الحق في التنمية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

الأمم المتحدة

تم اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية من قبل الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، بتصويت مسجل بأغلبية ١٤٦ صوتاً مؤيداً، ومعارضة صوت واحد (الولايات المتحدة)، وامتناع ٨ أصوات (الدانمرك، وفنلندا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وآيسلندا، وإسرائيل، واليابان، والسويد، والمملكة المتحدة). ومنذ ذلك الحين، أعيد تأكيد الحق في التنمية في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام ١٩٩٢، وإعلان وبرنامج عمل فيينا عام ١٩٩٣ (الذي أعاد تأكيد الحق في التنمية بالإجماع بوصفه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف، وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠ للاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج اسطنبول عام ٢٠١١ للعمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقدين ٢٠١١-٢٠٢٠، والوثيقة الختامية لعام ٢٠١٢ للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ («ريو+٢٠»)، «المستقبل الذي نريده».

نوع من التنمية التي لا يقتصر هدفها على خلق وتوزيع ثروات مادية مصحوبة بمختلف ضغوطها على الموارد البيئية لكوكبنا المشترك فحسب، بل تأخذ في الحسبان حقوق الإنسان واحترام الفرد والشعوب في جميع البلدان.

لقد اتفق المجتمع الدولي على الحاجة إلى تنمية مستدامة، وشاملة، ومنصفة. والتي يجب أن تتحقق في ظل تغيرٍ في معالم الوقائع الجيوسياسية والاجتماعية – الاقتصادية في عالم تتنامى فيه التعددية القطبية. حيث، ووفقاً لجميع الاحتمالات، ستواصل التغيرات الأساسية التي تجري من حولنا، بما في ذلك الدعوات المدوية في جميع أنحاء العالم من أجل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكومات ومؤسسات مسؤولة، بزعزعة الأرض من تحت أقدامنا. وبينما ما فتئت القوانين والسياسات المتعلقة بقضايا التنمية وتلك المتصلة بحقوق الإنسان والبيئة، كل يتطور في حيزه المنفصل، يمكن للحق في التنمية متعدد الأبعاد أن يعزز الاتساق في السياسات المنبثقة عن طرق جديدة للتفكير تلك، التي يتطلبها هذا النموذج.

إن مفهوم بيئة مؤاتية للتنمية، تلك التي تدعم التمتع بجميع حقوق الإنسان، يكمن في قلب الإعلان جملة وتفصيلاً. حيث يوفر الحق في التنمية إطاراً تعالج بمقتضاه ثغرات وإخفاقات في المسؤولية، والمساءلة والنظام لدى كل من الإدارات الوطنية والعالمية. هذا الحق هو قوي بتشديده على الواجبات، خاصة واجب المجتمع الدولي للتعاون، الأمر الذي يعد وبشكل خاص أحد الثوابت إلى جانب إشراك متعدد لأصحاب المصلحة في إدارة معاصرة على كل المستويات، وبزوغ تعددية الأطراف الفاعلةً وأشكالً الشراكة العالمية. كما وأكدت الأزمات المتعددة في السنوات الأخيرة على دعوة إعلان الحق في التنمية للإصلاح ذي المغزى في الإدارة العالمية والتي أبرزها على الساحة الاقتصادية، لضمان مساواة، وديمقراطية، ومساءلة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان.

يستدعي جعل الحق في التنمية واقعاً حياً للبشرية جمعاء حيثما وجدت وجود سياسة متماسكة، وممارسة متقاربة، وعمل جماعي داعم لكل من الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية ولتنميةٍ وسلام داخل البلدان وفيما بينها على حد السواء. إن إعمال الحق في التنمية سيعمل على تجديد وتعزيز وًإنعاش الشراكة الدولية لأجل التنمية، باعثاً فيها تركيزاً على كرامة الإنسان والنهج القائم على حقوقه في التنمية، وحساً نابضاً بالمجتمع والإنسانية، والمشاركة والتفاهم المتبادل، والتضامن والمسؤوليات المشتركة. إن التنمية الحقيقية تتجاوز النمو الاقتصادي بكثير، فهي ترتكز على رفاه الإنسان وكرامته على النحو المتوخى في إعلان الحق في التنمية. ومن هنا يمكننا بلوغ مسعانا من الاستجابات للأزمات المتعددة، لصالح تنمية مستدامة وجدول أعمال تنموي تحولي لما بعد عام ٢٠١٥.

إعمال الحق في التنمية
وجدول أعمال جديد للتنمية

يفسر هذا الكتاب ويسلط الضوء ويحتفي بالحق في التنمية، وبتطوره، وأبعاده المتعددة، ومنافعه باعتباره نموذجاً للتنمية لأجل مستقبلنا العالمي. حيث أنه يُزود القارئ بثروة من الموارد، بما يتضمنه من تطبيق فعلي لهذا الحق في الممارسة الإنمائية ورصده وتدابيره وتقدمه المحرز.

حملت الرؤية البديلة لسياسة التنمية والشراكة العالمية التي كُرِّست في إعلان الحق في التنمية، في عام ١٩٨٦ في فترة تصفية الاستعمار، حملت معها إمكانية إحداث نقلة نوعية مبشِّرة بالنهوض بحقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. ولسوء الحظ، شهدت السنوات التي تلت ذلك استمراريةً لنموذج التنمية الاقتصادية السائد، والذي، على الرغم من رِيادته لتقدم كبير، أهمل الشواغل الاجتماعية، بما في ذلك حقوق الإنسان. وقامت العولمة، معززة وميسرة بالتقدم في المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، بتقديم سياق وفلسفة شمولية للتنمية جالبة معها العديد من الفوائد. ومع ذلك، كانت تلك الفوائد، ولا تزال، تتمحور وبشكل صارخ على أصحاب الامتيازات سلفاً: أمماً وشعوباً على حد السواء. وآلت الاعتمادية المتبادلة والترابط، اللتان عززتهما العولمة، أيضاً إلى اختراق التأثيرات السلبية لهذه التنمية للحدود الوطنية بسرعة وسهولة متزايدة، ناجماً عن ذلك تحديات عالمية اقتصادية ومالية وغذائية وتحديات الطاقة والمناخ وغيرها. تلك التحديات التي تفاقمت بسبب نقص أو ضعف في تنفيذ اللوائح والتي بلغت ذروتها في أزمات متعددة.

ومن المسلم به الآن وعلى نطاق واسع أن الاعتماد على قوى السوق باعتبارها المحرك والإطار الوحيد للتنمية قد فشل. وفي أعقاب هذه الإخفاقات، حان الوقت لوضع حد للاستقطاب السياسي الذي ضيق الخناق على الحق في التنمية. وعوضاً عن ذلك يجب علينا إعادة إنعاشه إذا ما أردنا تذليل التحديات التي تواجه مستقبلنا المشترك، بما في ذلك الفقر، وعدم المساواة، والجوع، والبطالة، ونقص فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، ومحدودية مصادر الطاقة والمصادر الطبيعية. إن القيام بذلك هو مقتضى حتمي لحقوق الإنسان من الدرجة الأولى.

ويعكس المضمون المعياري للحق في التنمية مبادئ ينبغي لها أن تُوجِّه وتشكل سياسات وممارسات في جدول أعمال تنموي جديد للمستقبل. حيث أظهرت جميع الأزمات الراهنة، وأبرزها أزمة المناخ، أن للتنمية بحد ذاتها محددات. ويجب علينا إعادة التفكير بالكيفية التي تمكننا من إحراز

فصل ٢٦: التجربة الوطنية والحق في التنمية
أ. ك. شيفا كومار
فصل ٢٧: منظور إقليمي: المادة ٢٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
أوبيورا شينلدو أوكافور
فصل ٢٨: نحو معايير تشغيلية وإطار للرصد
راجيف مالهوترا
فصل ٢٩: من النظرية إلى التطبيق: إطار جديد ومعايير مقترحة للتقييم
سوزان راندولف وماريا غرين
فصل ٣٠: معايير فرقة العمل الرفيعة المستوى
ستيفن ب. ماركس
فصل ٣١: دور القانون الدولي
ستيفن ب. ماركس، و بياتي رودولف، وكوين دي فيتر، ونيكولاس شريفجر
فصل ٣٢: الحق في التنمية أثناء الممارسة
فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية
فصل ٣٣: الحق في التنمية في عامه الـ ٢٥: تجديد وتحقيق إمكاناته
إبراهيم سلامة

إعمال الحق في التنمية وجدول أعمال جديد للتنمية

مراجع مختارة
الجزء الأول- مراجع عامة
الجزء الثاني - مراجع الأمم المتحدة

ملاحق
الملحق الأول: إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية
الملحق الثاني: نظرة عامة على آليات الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية

فهرس

فصل ١١: المرأة وحقوق الإنسان والتنمية
فريدة باندا
فصل ١٢: الشعوب الأصلية
كوين دي فيتير
فصل ١٣: الحوكمة العالمية: التحديات القديمة والجديدة
بالاكريشنان راجاجوبال
فصل ١٤: التضامن الدولي في ظل عالم مترابط
شيامي بوفيماناسنغهي

الجزء الثالث التعاون لصالح الحق في التنمية: الشراكة العالمية
مقدمة
فصل ١٥: الحق في التنمية ناقد للأهداف الانمائية الألفية (٨)
ساكيكو فوكودا - بار
فصل ١٦: التنمية والحكم الرشيد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب: الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران
برونوين مانبي
فصل ١٧: إعلان باريس حول فعالية المساعدات
روبرتو بيسيو
فصل ١٨: إدماج الحق في التنمية في منظمة التجارة العالمية
روبرت هاوز
فصل ١٩: اتفاق كوتونو واتفاقيات الشراكة الاقتصادية
جيمس ثيو جاتمي
فصل ٢٠: تخفيف أعباء الديون والاستدامة
بوريس غامارا، وماليفاني بولوك، ودورت دوميلاند، وكارلوس أ. بريمو براغا
فصل ٢١: الديون السيادية وحقوق الإنسان
سيفاس لومينا
فصل ٢٢: مجموعة العمل الحكومية الدولية المنوطة بالصحة العامة، والابتكار، والملكية الفكرية
ليزا فورمان
فصل ٢٣: تغير المناخ، والتنمية المستدامة، وآلية التنمية النظيفة
ماركوس أوريلانا

الجزء الرابع تنفيذ الحق في التنمية: الرصد، والعمل والطريق إلى الأمام
مقدمة
فصل ٢٤: إطار المؤشرات الخاصة بمفوضية حقوق الإنسان المطبق على الحق في التنمية
نيكولا فاصل
فصل ٢٥: الحق في التنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
فاتح عزام

المحتويات

تقديم

شكر وعرفان

اختصارات

مقدمة

الجزء الأول مكانة الحق في التنمية: السياق التاريخي

مقدمة

فصل ١: نشأة الحق في التنمية
تقرير الأمين العام

فصل ٢: إعلان الحق في التنمية في سياق معايير الأمم المتحدة الثابتة
تمارا كيونانايا كام

فصل ٣: التحدي أمام تنفيذ الحق في التنمية في التسعينيات
تقرير المشاورة العالمية بشأن الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان

فصل ٤: صياغة مفهوم "الحق في التنمية" للقرن الحادي والعشرين
أرجون ك. سنغوبتا

الجزء الثاني استيعاب الحق في التنمية: مبادئ أساسية

مقدمة

فصل ٥: تقرير الشعوب لمصيرها وسيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية
نيكولاس شريفجر

فصل ٦: المشاركة في تنمية نشطة، وحرة، وهادفة
فلافيا بيوفيسان

فصل ٧: المساواة، وعدم التمييز، والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية
ريمون أ. أتوجوبا

فصل ٨: نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان في عصر العولمة
الصديق ر. عثماني

فصل ٩: نهج قائم على حقوق الانسان لمسائل الادارة الديمقراطية والتنمية
فرانسيسكو ساغاستي

فصل ١٠: الفقر
إيرين أ. هاديبرايتنو

إن رسالتنا من ناحية أخرى، هي تعزيز الإعمال بكافة حقوق الإنسان – بما في ذلك الحق في التنمية – كحقوق للإنسان.

في يومنا هذا، تتداعى الصروح الأيديولوجية لنماذج الهيمنة الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين تحت وطأة وقائع القرن الواحد والعشرين. إن أوجه عدم المساواة والفقر العالمي والحرمان المنظم والجوع والبطالة والتدهور البيئي والاضطرابات الاجتماعية المتنامية، رفعت من شأن مقتضيات حقوق الإنسان التي لا يمكن إذعانها ليد السوق الخفية، يد عددٍ قليلٍ من الجشعين أو يد القَمع لأنظمة استبدادية. إن الدعوة الآن، والمكتوبة في جميع شعارات المواطنين المحتشدين من ميدان التحرير إلى وول ستريت، تطالب بإدارة سياسية واقتصادية ديمقراطية وتخضع للمساءلة في ظل سيادة القانون – على الصعيدين الوطني والدولي – والتي أسماها، المهمة المقدسة في كفل التحرر من الخوف ومن الفاقة للبشرية جمعاء، في كل مكان، ودون تمييز.

وبعبارة أخرى، يطالب البشر بمنهج قائم على حقوق الإنسان لسياسة اقتصادية وللتنمية، على أن يقع الحق في التنمية في مركزه.

إن الغاية من هذه المجموعة أن تكون بمثابة مصدر للخبراء في التنمية وحقوق الإنسان، والمناصرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، من وفود ووكالات للأمم المتحدة، وصناّع قرار، وأكاديميين وطلاب، وهي تشكل جزءاً من الجهود المتواصلة من قبل مكتبي لتعزيز التفاهم وفي نهاية المطاف، إعمال الحق في التنمية.

نافي بيلاي
المفوضة السامية لحقوق الإنسان

- النهج القائم على حقوق الإنسان. حيث يشترط الإعلان، على وجه التحديد، أن تتم التنمية بطريقة "يمكن من خلالها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً"؛
- المشاركة. حيث يدعو الإعلان إلى "مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة" في التنمية، أي البَشر؛
- الإنصاف. حيث يؤكد الإعلان على ضرورة "التوزيع العادل للفوائد" الناجمة عن التنمية؛
- عدم التمييز. حيث يصرح الإعلان "دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين"؛
- تقرير المصير. حيث يدمج الإعلان حق تقرير المصير، بما في ذلك السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية، بوصفه أحد مقومات الحق في التنمية.

وبذات القدر، قدَّم الإعلان تعليمات لتنفيذ هذا الحق، من بينها:

- صياغة سياسات إنمائية وطنية ودولية مناسبة؛
- تعاون دولي فعال؛
- إصلاحات على الصعيدين الوطني والدولي؛
- إزالة العقبات التي تعترض التنمية، بما في ذلك في جملة أمور، انتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية والاستعمار والاحتلال والعدوان؛
- الترويج للسلام ونزع السلاح، وإعادة توجيه الوفورات الناتجة عن ذلك إلى التنمية.

وهكذا، عندما تَدخُل في نقاش حول الحق في التنمية، وعندما تَسمع عبارة احتجاج في خطاب أكاديمي أو في جدل سياسي أو عندما تستعرض، فعلياً، إسهامات هذا الكتاب، فأنا أشجِّعك للقيام بذلك بشكل نافِذ. اطرح هذه الأسئلة على نفسك: هل هذا هو "الحق في التنمية" المدوّن في إعلان الأمم المتحدة؟ هل يرتكز التحليل على الاعتراف بالحق في التنمية على أنه حق إنساني عالمي، وعلى أن البشر هم أصحاب الحق، والحكومات هي الجهات المسؤولة، وهل يقع استحقاق المشاركة والإسهام والتمتع بالتنمية في مركزه؟

في حال لم تتمكن من الإجابة على هذه الأسئلة بالتوكيد، فستعرف أنك قد خرجت من عالم التحليل المبني على حقوق الإنسان، ودخلت في مباراة ملاكمة جيوسياسية، تلك التي تستغل الحق في التنمية كمُعامل في قضايا أخرى ذات علاقات تتسم بطول أمد تعقيدها بين الشمال والجنوب.

لدراسة الحق في التنمية. وكُتب البعض الآخر منها خصيصاً لغايات هذا الكتاب. وتُعد جميعها قيمة في مهمتنا لتوثيق الجدل حول الحق في التنمية والنهوض به.

وفي السنوات القادمة، سيكون التحدي الماثل أمامنا متمثلاً في تجاوز العديد من الخرافات والتشويهات وسوء الفهم التي ابتُليَ بها الحق في التنمية منذ تدوينه في العام ١٩٨٦. ويبدأ القيام بذلك مع الاعتراف بحقيقة بسيطة، والتي أكدتها العديد من إعلانات وقرارات الأمم المتحدة، منذ إعلان فيينا للعام ١٩٩٣ وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في العام ٢٠٠٠ ونتائج مؤتمر القمة للعام ٢٠٠٥ – وفعلياً، ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان – وهي أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان، لا أكثر ولا أقل.

ولأن الأمم المتحدة تقر بأنه لا يوجد تسلسل هرمي للحقوق، وأن جميع حقوق الإنسان متساوية ومترابطة، فإنه لا يمكن النظر وبشكل صحيح إلى الحق في التنمية على أنه إما "حق – استثنائي" (أي، كحق عام يتفوق ويشمل بشكل أو آخر جميع الحقوق الأخرى) أو "حق – أدنى" (يتمتع بمكانة المطمح السياسي المحض).

ولا ينبغي لنا أن نسمح لضباب الجدل السياسي أن يُحدث لُبساً في هوية صاحب الحق الذي يعود له الحق في التنمية: أصحاب الحقوق هم أنفس بشرية، كما هو الحال مع جميع حقوق الإنسان. ليسوا حكومات، ولا دول، ولا مناطق، وإنما بشر – أي أفراد وشعوب. ولأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية، فإن الحق في التنمية ملك للبشرية جمعاء، أينما كانوا – من نيويورك إلى نيودلهي، من كيبتاون إلى كوبنهاجن، ومن أعمق غابات الأمازون إلى أقصى الجزر النائية في المحيط الهادئ. وأينما وقعت حادثة ولادتهم، وأياً كان عرقهم أو جنسهم أو لغتهم أو ديانتهم، فإن جميع البشر يولدون أحراراً ويتساوون في الكرامة والحقوق، بما فيها الحق في التنمية.

وعلى غرار جميع حقوق الإنسان، يتضمن الحق في التنمية أيضاً استحقاقاً محدداً – وهو في هذه الحالة الحق في *"المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية"*. ويتضمن هذا الاستحقاق الأوَّلي، والمنصوص عليه بوضوح تام في المادة رقم ١ من الإعلان، عدداً من العناصر المكونة الأساسية، التي تم تعدادها لاحقاً في الإعلان. والتي من بينها ما يلي:

- التنمية التي محورها البشر. ويحدد الإعلان "الإنسان" بوصفه الموضوع الرئيسي للتنمية، كمشارك ومستفيد؛

تقديـم

نحن نعيش في أوقاتٍ صعبة. حيث يوجد في جميع أنحاء العالم الملايين الذين يعانون من آثار لا ترَحم للعديد من الأزمات العالمية في عصرنا هذا، والتي تكون مدمرةً في كثير من الأحيان. هذا، وتضافرت أزمة المال والاقتصاد العالمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة وأزمة المناخ في هجوم متعدد الجبهات على كرامة الإنسان. وكانت مؤسسات إداراتنا، على كلا الصعيدين العالمي والوطني، في أفضل أحوالها غافلة عن هذه الهجمات، وفي أوقات ما متواطئة معها. ونتيجة لذلك، اتسمت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، في كل من الشمال والجنوب على حد سواء، بتفاقم الفقر، وعدم المساواة، والجوع، واليأس والاضطرابات الاجتماعية.

لم تكن هذه هي رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تمخضت عنه الحركة الدولية الحديثة لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨، واعداً بالتحرر من الخوف والفاقة، ومعلناً أن "لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً".

وأيضاً لم تكن هذه هي رؤية إعلان الحق في التنمية، في ذكراه الخامسة والعشرين التي يحتفي بها هذا المنشور.

ومنذ اعتماد تلك الوثيقة التاريخية، هناك جدل محتدم في أروقة الأمم المتحدة وخارجها. فمن ناحية، أكد أنصار الحق في التنمية على أهميته (بل صدارته) ومن ناحية أخرى، أقصى المشككون (والرافضون) هذا الحق بمنحه أهمية ثانوية، أو حتى أنهم نفوا وجوده بالمطلق. ولسوء الحظ، ففي الوقت الذي ولَّد هذا الجدل كثيراً من الاهتمام الأكاديمي وتحفيزاً للمسرح السياسي، إلا أنه لم يفعل شيئاً يذكر بشأن تحرير الحق في التنمية من وحل المفاهيمية والرمال السياسية المتحركة التي عانى منها طوال هذه السنوات.

نحن عازمون على تغيير ذلك.

وللقيام بذلك، يجب علينا أولاً أن نلقي نظرة فاحصة على معايير هذا الجدل، عبر مراحل تطورها على مر السنين. حيث يجمع هذا الكتاب – وهو الأول من نوعه – مقالات أنتجتها مجموعة واسعة من الكتاب، تعكس نطاقاً واسعاً من المواقف بنفس القدر. وقد أُنتج معظمها من قِبل أو لصالح العديد من آليات خُبراء وحكومات دولية متعاقبة استُحدثت من قبل الأمم المتحدة

مقدمة

احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، تقدم منشورات الأمم المتحدة لأول مرة مجموعة واسعة من دراسات تحليلية معمقة لأكثر من ٣٠ خبيراً دولياً تغطي كل من سياق، ومعنى، وتطبيق هذا الحق وإمكاناته لصياغة حقوق للإنسان ورسم سياسة وممارسة إنمائية. حيث إنها مجتمعة، تدعم مفهوم بيئة مؤاتية للتنمية من شأنها أن تكفل التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف لجميع الناس.

إن الإسهامات الواردة في هذا المجلد، والمبنية حول كل من موضوعات تثبيت الحق في التنمية – واستيعابه – والتعاون لصالحه – وتنفيذه، لا توضح معنى ومكانة هذا الحق فقط إلا أنها تقوم بمسح لأبرز التحديات – على أساس من الممارسة الإنمائية الفعلية – التي تواجه إمكاناته التحولية. وتولي هذه الدراسات اهتماماً خاصاً للسياق الذي نشأ فيه هذا الحق والمبادئ التي يقوم عليها، بما فيها المشاركة النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع للفوائد الناجمة عنها؛ والإنصاف والمساواة وعدم التمييز؛ وتقرير الشعوب لمصيرها وسيادتها التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية؛ والإدارة الديمقراطية والمناهج القائمة على حقوق الإنسان في التنمية؛ والتضامن الدولي والحوكمة العالمية؛ والعدالة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالفقر، والنساء والشعوب الأصلية. علاوة على ذلك، يتم التحقق من هذه المبادئ بتطبيقها على كل من قضايا المساعدات، والديون، والتجارة ونقل التكنولوجيا، والملكية الفكرية، والحصول على الأدوية، وتغير المناخ والتنمية المستدامة في كل من سياق التعاون الدولي، والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأخيراً، فيما يتعلق بالرصد، والعمل والطريق إلى الأمام، تنظر الفصول الختامية في دور القانون الدولي وخبرات ووجهات النظر المحلية والدولية فضلاً عن الدروس المرحلية المستفادة والأفكار القابلة للتجديد، وتراجع المقترحات لرصد التقدم المحرز وتعزيز الدعم المؤسساتي لتنفيذ الحق في التنمية عند الممارسة.

توضح المساهمات في هذا المنشور، مجتمعة، الإمكانات بعيدة المدى للحق في التنمية وأهميته بعد مرور أكثر من ٢٥ عاماً على اعتماد الإعلان الخاص به. إنهم يقيمون الحجة لإعادة إنعاش هذا الحق بغية إعمال قيمته المضافة للنهوض بحقوق الإنسان، والتنمية، والسلام، والأمن في عالم يزداد ترابطاً، وهشاشةً، وتغيراً بشكل متنامي، بما في ذلك جدول الأعمال لما بعد العام ٢٠١٥ لأجل تنمية مستدامة.

"وليس قضاءً وقدراً أن يعيش أكثر من مليار بائس في مختلف أنحاء العالم فريسة للفقر، فذلك ما هو إلا نتيجة لحرمانهم من حقهم الإنساني الأساسي في التنمية.

معاً لنجعل الحق في التنمية للجميع واقعاً"

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
نافي بيلاي

أُنتج هذا الكتيب بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة ليكون بمثابة مقدمة قصيرة لمنشور مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "إعمال الحق في التنمية: مقالات في احتفالية مرور ٢٥ عاماً على إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية". ويتضمن هذا الكتاب ما يزيد عن ٥٠٠ صفحة وهو متاح باللغة الإنكليزية فقط. وتعد كل من نسختيه المطبوعة والإلكترونية منشورات بيع للأمم المتحدة.

ويمكن التقدم بطلب للحصول على نسخ للكتاب من خلال الموقع الإلكتروني التالي:
http: / /unp.un.org

هناك نسخة عن الكتاب بصيغة PDF متاحة مجاناً على الموقع الإلكتروني الخاص بالمفوضية
www.ohchr.org

هناك عدد محدود من النسخ المسجلة في وحدة تخزين ناقلة USB التي تحتوي على الكتاب وهي متوفرة عند الطلب عبر (البريد الإلكتروني: R2D@ohchr.org)

لترجمة هذا الكتاب وطباعته، وتوزيعه بلغات أخرى، ينبغي الحصول على تصريح مسبق من الأمم المتحدة من خلال الموقع الإلكتروني التالي: https: //unp.un.org /Rights.aspx

خمس وعشرون سنة على اعتماد
إعلان الحق في التنمية

Designed and printed at United Nations, Geneva
GE.13-15559 — October 2013 — 500
HR/NONE/2013/79

مصدر الصور: (في أعلى الصفحة) نيكلاس هولن/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الهند، مارك جارتن/ صور الأمم المتحدة، إسكندر ديبيي/ صور الأمم المتحدة
(في أسفل الصفحة) محمد السيد/ الموقع الإلكتروني Shutterstock، ديانا بيتو/ الموقع الإلكتروني Shutterstock، جون إسحق/ صور الأمم المتحدة